A41-WP/345[1]
EX/147
2/8/22

**منظمة الطيران المدني الدولي**

**ورقة عمل**

# الجمعية العمومية – الدورة الحادية والأربعون

## اللجنة التنفيذية

**البند ١٣: برامج التسهيلات**

## بيانات الركاب التي تطلبها الدول: كفاءة استخدام المعلومات المتاحة وفق منصة دخول واحدة

(ورقة مقدَّمة من جانب شيلي وبدعم من الدول الأعضاء في لجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية[2])


**الموجز التنفيذي**

كان لجائحة فيروس كورونا تأثير غير مسبوق على جميع القطاعات تقريباً، ويُعد قطاع نقل الركاب الدولي من بين أكثر القطاعات تضرراً. وفيما يتعلق بالجائحة، كان لهيئات التنسيق واتخاذ القرار المنشأة في شيلي آثار ثانوية سلبية على بعض عمليات المطار، مثل إبطاء دخول الركاب، مما أثر على تقديم الخدمات وجودتها. ونتيجة لذلك، وبالنظر إلى تسهيلات المطارات، تمثل أحد العوامل الرئيسية التي جرى تحديدها لتعديل وتسريع هذه العمليات في تبادل المعلومات بين الهيئات و/أو السلطات المكلفة بمراقبة الدخول إلى البلد، ومن ثم لتجنب ازدواجية طلبات بيانات الركاب وتبسيط ضوابط الرقابة على القادمين من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والأنظمة القائمة. وهكذا أصبح من الواضح أنه كان من الضروري تنسيق وتبسيط الاستمارات أو الإقرارات اللازمة لدخول البلد.

**الإجراء:** الجمعية العمومية مدعوة إلى تكليف المجلس بما يلي:

أ) تطوير التدابير المصممة لتقليل كمية معلومات الركاب المطلوبة، مهما كانت طبيعتها، من حيث كل من كمية البيانات وتنوّع الاستمارات؛

ب) وتعزيز اطلاع أي منظمة تابعة لدولة عضو على المعلومات الموجودة تحت تصرف منظمة أخرى في نفس الدولة، وفقاً لقوانين حماية البيانات الشخصية؛

ج) وتعزيز قدرة الدول، بناءً على السيناريو المعني والاحتياجات، على العمل على إبرام اتفاقات تعاون بشأن تبادل البيانات، مع توفير أقصى درجات الضمانات دائماً لحماية البيانات الشخصية؛

د) ودراسة جدوى إنشاء منصة دولية عبر الإنترنت واحدة (بوابة الكترونية)، والتي تمكّن الركاب من تحميل المعلومات التي تطلبها الدول، بصرف النظر عن ميناء المغادرة أو الوجهة، والتي تبسّط عملية تسيير إدخال البيانات، إلى جانب إزالة الازدواجية أو تقليلها.


| | |
|---|---|
| الأهداف الاستراتيجية: | ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الاستراتيجية المتصلة بالأمن والتسهيلات. |
| الآثار المالية: | |
| المراجع: | |

[1] قدمت شيلي النسخة الإسبانية.

[2] أروبا (مملكة هولندا)، وبليز والبرازيل وكولومبيا وكوبا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجمايكا والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي والجمهورية الدومينيكية وأوروغواي.

## ١ – المقدمة

١–١ لم يسلم أي قطاع من تأثيرات جائحة فيروس كورونا، ويُعد قطاع الطيران من بين أكثر القطاعات تضرراً. وتبعاً لذلك، ففي ذروة الجائحة، إنهارت الحركة الجوية المحلية في شيلي بنسبة ٩١,٢ في المائة والحركة الجوية الدولية بنسبة ٩٨,٩ في المائة أقل من أعداد الركاب لعام ٢٠١٩. ويعزى هذا التأثير أساساً إلى القيود التي فرضتها هيئة الصحة على حركة الأشخاص من أجل احتواء انتشار الفيروس. ومن الجدير بالذكر، علاوة على ذلك، فإن نشاط الرحلات الجوية التجارية في شيلي لم يتوقف أبداً، ولم تُغلق المطارات، ومن ثم الحفاظ على الربط الجوي الضروري للبلد.

١–٢ وفي استجابة لإدارة الجائحة، ناقشت هيئات التنسيق وصنع القرار القائمة في شيلي سبل ووسائل التخفيف من آثار الجائحة على الصحة وعلى مختلف القطاعات المتضررة. وفي حالة قطاع الطيران، تناولت هيئات التنسيق، في جملة أمور، مسألة تنفيذ ضوابط صحية في المطارات، فضلاً عن إدخال تعديلات وتحسينات على تلك الضوابط، والتي كانت بمثابة عمليات إضافية أو جديدة في قطاع الطيران، مما أدى إلى إطالة فترات الانتظار وسير الإجراءات التي يمر بها الراكب في المقام الأول عند وصوله إلى البلاد.

١–٣ وفي الأشهر القليلة الماضية من عام ٢٠٢١، بذلت السلطات وهيئات التنسيق جهوداً رامية إلى استحداث تدابير مناسبة من أجل إعادة النشاط الاقتصادي المستدام، مع تضاؤل حالات فيروس كورونا تدريجياً. وجرى تضمين قطاع الرحلات الجوية التجارية في شيلي أيضاً في هذه العملية، وسّعت كل من السلطات وكيانات القطاع العام والخاص إلى العمل معاً على "النهوض" بقطاع الطيران، مستفيدة في ذلك من الخبرات والدروس المستفادة أثناء الجائحة. ويتعلق الدرس الأكثر أهمية بالحاجة إلى معلومات أكثر وأفضل من أجل إدارة عمليات المطارات، والجائحة عموماً، والذي من شأنه تقليل التأثيرات على تجربة سفر الركاب أو حتى تحسينها.

## ٢ – المناقشة

٢–١ لقد كان دمج العمليات الصحية في مباني المطارات أحد التغييرات الرئيسية الناجمة عن الجائحة في قطاع الطيران. ووفقاً لذلك، كان لابد من إعمال ضوابط صحية إضافية من قبل السلطات الصحية في المطارات، والتي لم تُصمم لمثل هذه العمليات. وعلاوة على ذلك، نُفّذت عمليات الرقابة الصحية بواسطة فرق لم يكن لدى أعضائها بالضرورة معرفة بالسمات التشغيلية المحددة لمحطة المطار أو قطاع الطيران بشكل عام.

٢–٢ وتتكوّن الضوابط الصحية المعنية من التحقق من وثائق اثبات الامتثال لمتطلبات الدخول إلى البلد أو السفر داخله، مثل نتائج اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل الخاص بفيروس كورونا (COVID-19 PCR). وقد يُطلب من الراكب أيضاً تقديم إقرار صحي ينص على البيانات الشخصية وبيانات السفر والامتثال للمتطلبات المذكورة أعلاه، ويجب إظهاره عند الصعود إلى الطائرة وعند دخول البلد.

٢–٣ وعلاوة على ذلك، يطلب العديد من البلدان إقرارات بشأن مسائل لا علاقة لها بجائحة فيروس كورونا، والتي عادة ما تكون إقرارات جمركية. وعلى وجه الخصوص، تشترط شيلي، عملاً بلوائحها الخاصة بالصحة النباتية والحيوانية، أن تصريح الدخول يجب أن يشتمل، بنفس طريقة الإقرار الصحي، على البيانات الشخصية وبيانات الرحلة الجوية. ووفقاً لذلك، يجب على الراكب المسافر إلى شيلي حالياً ملء كل من الإقرار الصحي بشأن فيروس كورونا والتصريح الخاص بإدخال المنتجات النباتية و/أو الحيوانية، مع تكرار إدخال بعض البيانات.

٢–٤ ويشكل الفحص في الموقع أثناء تنفيذ الضوابط الصحية بشأن الوثائق التي لم يسبق التحقق من صحتها أحد أكبر أوجه انعدام الكفاءة في تلك العملية ويؤدي إلى فترات مفرطة ويمكن تجنبها بالنسبة للانتظار وتسيير الإجراءات. وعلاوة على ذلك، يجب إدخال البيانات الشخصية أو معلومات الرحلة الجوية، المتأصلة في النقل الجوي، في الإقرار الصحي، على الرغم

من أنها متاحة بالفعل للدولة من خلال، على سبيل المثال، أنظمة المعلومات المسبقة عن الركاب (API) أو قواعد البيانات الحكومية في حالة الشيليين. وبيانات المقيمين الشخصية. وباختصار، فإن المعلومات المسبقة متاحة، والبيانات التي تحتفظ بها الدولة بالفعل مطلوبة، وفي النهاية يجري طلبها وفحصها مرة أخرى عند الصعود إلى الطائرة أو أثناء مراقبة أكثر شمولاً عند دخول البلد.

٢-٥ إن التكنولوجيا اللازمة لتبسيط الحصول على بيانات الركاب موجودة حالياً، بالإضافة إلى أنظمة التشغيل التي، إذا استُخدمت استخداماً أفضل، يمكن إزالة على احتمال إجبار الراكب على إدخال أي معلومات أكثر من مرة (مفهوم "النافذة الواحدة" المعمول به) ويمكن تقليل الحاجة إلى التحقق من نفس البيانات مرة أخرى عند الوصول إلى البلد. ومن الأمثلة الصالحة في هذا المضمار دمج الإقرارات المذكورة أعلاه في قاعدة البيانات المتعلقة بالمواطنين الشيليين والمقيمين فيها، مما يغني عن إقتضاء إدخال بياناتهم الشخصية في كلا الإقرارين.

٢-٦ ومن المأمول أن يستمر إسهام البيانات المذكورة أعلاه في تحسين ما يتعرض له الراكب قبل وصوله، وعند صعوده إلى الطائرة، وكذلك أثناء تسيير إجراءات الدخول إلى البلد، وزيادة كفاءة استخدام موارد الدولة الاقتصادية والبشرية.

## ٣- الخلاصة

٣-١ في ضوء ما تقدم ذكره في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال – برامج التسهيلات، فإن الجمعية العمومية مدعوة إلى تكليف المجلس بما يلي:

أ) تطوير التدابير المصممة لتقليل كمية معلومات الركاب المطلوبة، مهما كانت طبيعتها، من حيث كل من كمية البيانات وتنوّع الاستمارات؛

ب) وتعزيز اطلاع أي منظمة تابعة لدولة عضو على المعلومات الموجودة تحت تصرف منظمة أخرى في نفس الدولة، وفقاً لقوانين حماية البيانات الشخصية؛

ج) وتعزيز قدرة الدول، بناءً على السيناريو المعني والاحتياجات، على العمل على إبرام اتفاقات تعاون بشأن تبادل البيانات، مع توفير أقصى درجات الضمانات دائماً لحماية البيانات الشخصية؛

د) ودراسة جدوى إنشاء منصة دولية عبر الإنترنت واحدة (بوابة الكترونية)، والتي تمكّن الركاب من تحميل المعلومات التي تطلبها الدول، بصرف النظر عن ميناء المغادرة أو الوجهة، والتي تبسّط عملية تسيير إدخال البيانات، إلى جانب إزالة الازدواجية أو تقليلها.

**– انتهى –**